الحدث

مع غياب أي أفق لحل نهائي للقضية الفلسطينية، برز في الفترة الأخيرة تقديم الاحتلال تسهيلات معيشية واقتصادية للسلطة الفلسطينية، وحتى لقطاع غزة، على الرغم من توتر الأوضاع فيه. هذا التوجه، في ظل تغييب أي مفاوضات سياسية حقيقية، يطرح تساؤلات عن إمكان وجود سعي جدي لدفع خيار «السلام الاقتصادي» قدماً، الذي رُفض عندما طرحه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، فيما ستبقى الأزمة السياسية الفعلية، وهي الاحتلال وملفات الحل النهائي، خارج أي بحث

تسهيلات لـ«سلام اقتصادي»

إجراءات معيشية تغيّب الحل السياسي الفلسطيني

يبقى الحل النهائي مؤجلاً (محمد عبد/فرانس برس)

رام الله ـ **نائلة خليل**

يطرح اجتماع الرئيس الفلسطيني محمود عباس بوزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، ومنسق شؤون الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية غسان عليان، يوم الأحد الماضي، وما أعلن بعد اللقاء من حلول لملفات معيشية عدة للفلسطينيين، سؤالاً عمّا إذا كانت العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد انتهت تماماً، وباتت تقتصر على الحلول الخدماتية والاقتصادية، من دون أن يشهد عهد عباس أي مفاوضات سياسية حقيقية، وإن السلام الاقتصادي، الذي رُفض عندما عرضه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، جاء هذه المرة من نافذة الرئيس جو بايدن. وما يزيد التساؤلات، «التسهيلات» الإسرائيلية تجاه قطاع غزة في الأيام الأخيرة، ومنها توسيع مساحة الصيد البحري وإعادة فتح معبر كرم أبو سالم التجاري بشكل كامل، وغيرهما من الإجراءات. إزاء ذلك، يرى محللون ومراقبون سياسيون، أن القيادة الفلسطينية التي قبلت، على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية، أن تمارس عملها كسلطة حكم ذاتي، أو بلدية كبرى تدير شؤون الفلسطينيين اليومية، لا تستطيع اليوم سوى العمل على حلول اقتصادية وإنسانية، إذا ما كانت الرياح الأميركية والعربية مواتية، فيما ستبقى الأزمة السياسية الحقيقية، وهي الاحتلال وملفات الحل النهائي المؤجلة منذ اتفاق أوسلو 1993، خارج أي طاولة بحث أو نقاش، إلى أجل غير معلوم.

وشكّل اجتماع عباس بغانتس وعليان، أهم لقاء سياسي على المستوى الإسرائيلي والفلسطيني منذ نحو 10 سنوات، وجاء بضغط من الإدارة الأميركية التي أرادت أن تقدم للرئيس الفلسطيني بادرة حسن نيّة، دعماً لموقفه خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في مايو/أيار الماضي، حيث احتوى عباس التصعيد في الضفة الغربية، بعد مخاوف من اختلال الميزان السياسي لصالح حركة «حماس»، ما جعل بايدن يتصل بعباس هاتفياً ويؤكد، في مؤتمر صحافي علني، شرعيته كرئيس للسلطة الفلسطينية. وفي يوليو/تموز الماضي، سلّمت القيادة الفلسطينية قائمة «إجراءات بناء الثقة» للمبعوث الأميركي هادي عمرو، الذي يشغل منصب نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي. ورغم أن المسؤولين الفلسطينيين لم يعلنوا ما هي هذه البنود، التي سرّبوا غالبيتها للإعلام الإسرائيلي، لكن مسؤولاً فلسطينياً أكد، في ذلك الحين لـ«العربي الجديد»، أن القيادة الفلسطينية أعدت قائمة من أكثر من 30 نقطة، بعنوان «إجراءات بناء الثقة»، ضمّت بنوداً أمنية واقتصادية وسياسة، وسلمتها للمبعوث الأميركي. وبات واضحاً من إعلانات عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» ورئيس الشؤون المدنية الفلسطينية، حسين الشيخ، في اليومين الماضيين، والذي يشكّل أحد أضلاع المطبخ السياسي الفلسطيني الحالي، ما هي بعض هذه البنود، التي تمت الموافقة عليها ونشرها الإعلام الإسرائيلي. وأبرزها: أولاً تسوية أوضاع ثلاثة آلاف فلسطيني لا يملكون بطاقة هوية داخل الأراضي الفلسطينية، في الوقت الذي أعلن فيه الشيخ عن خمسة آلاف، وهؤلاء يعيشون تحت خطر الترحيل القسري من وطنهم، فيما لو تم الإمساك بهم على أحد الحواجز الإسرائيلية لعدم امتلاكهم بطاقة هوية يصدرها الاحتلال. وثانياً: خدمة الجيل الرابع (4G) للإنترنت والاتصالات، حسب إعلان الشيخ. وثالثاً: مصادقة وزير الدفاع الإسرائيلي على قرض نصف مليار شيكل (الدولار يساوي 3,2 شيكل) للسلطة الفلسطينية، تبدأ السلطة بإعادته في يونيو/حزيران 2022، وهي نقطة أعلنها الإعلام الإسرائيلي وتجاهلها الشيخ في تغريداته المتتالية حول إنجازات القيادة في اليومين الماضيين. ولعله من الصعب شرح لماذا يقوم الاحتلال بإقراض شعب يقوم بقتله وسرقة أرضه يومياً، إلا إذا كان الهدف من القرض هو حماية السلطة الفلسطينية من الانهيار وليس شعبها. وتندرج جميع الإنجازات المذكورة تحت بند تحسين الحياة المعيشية للفلسطينيين، أو كما يُطلق عليه «السلام الاقتصادي»، مع التنويه أن خدمة الجيل الرابع (4G) ستعود مكاسبها إلى شركة الاتصالات الفلسطينية بشكل أساسي، أي أن المواطن الفلسطيني، الذي يعاني من سلطة تحجب الصفحات الإخبارية المعارضة لها بقرار محكمة، وينشط لديها جيش إلكتروني لتقديم بلاغات لإغلاق صفحات المؤثرين على «السوشال ميديا»، لن يناله الكثير من الفائدة. ورغم أن القيادة الفلسطينية لا تحب أن تستخدم مصطلح «السلام الاقتصادي»، مفضّلة استخدام «إنجازات» أو «انتصارات سياسية»، إلا أن هذه الملفات تبقى جزءاً يسيراً من الأزمات الناتجة عن الأزمة الحقيقية، وهي الاحتلال، وعدم وجود دولة فلسطينية ذات حدود وسيادة وقابلة للحياة لا تقطع أوصالها المستوطنات، وهذه أبرز ملفات الحل النهائي لأي عملية سياسية حقيقية. ولعل امتناع وكالة الأنباء الرسمية «وفا» عن نشر بيان لرئيس الحكومة الفلسطينية محمد اشتية، مساء أول من أمس الثلاثاء، والذي قال فيه: «ما نريده إنهاء الاحتلال وليس تحسين الظروف المعيشية تحته»، يعكس حالة التفرد بالقرار لدى مثلث القيادة، عباس والشيخ ورئيس جهاز المخابرات ماجد فرج، ورفض هذه القرارات من قبل رئيس الحكومة، وهو أحد أعضاء اللجنة المركزية لحركة «فتح» التي لم تتم استشارتها في الاجتماع مع وزير الأمن الإسرائيلي. كما لم تتم استشارة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فيما تأتي قرارات القيادة الفلسطينية ضد قرارات المجلسين الوطني والمركزي والغالبية العظمى من فصائل منظمة التحرير، باستثناء الصغيرة التي تدور في فلك حركة «فتح». ويبدو التناقض واضحاً بين بيان اشتية حول «إنهاء الاحتلال وليس تحسين الظروف المعيشية»، وبين الشيخ الذي نشر، أول من أمس، تغريدة على حسابه في موقع «تويتر» عبارة عن صورة لمئات الفلسطينيين الذين يتدافعون على بوابة وزارة الشؤون المدنية. وعلّق على الصورة: «توافد كبير من طلاب لمّ شمل العائلات لتحديث بياناتهم لدى مكتب الشؤون المدنية. أيهما أصدق؟ هذا الشعب المتمسك بحقه والمقدّر للإنجاز مهما صغر أم بائعو الشعارات والكلام».

ويرى المحاضر في جامعة بيرزيت باسم الزبيدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «النخبة السياسية الاقتصادية الأمنية الفلسطينية تقوم عبر هذه الخطوات بشراء مزيد من الوقت، لأن لديها مشكلة حقيقية بالاستمرار، وشرعيتها أصبحت في مهب الريح، حيث لا أفق سياسياً، وهناك شارع محتقن ومحبط، وانقسام سياسي يترسخ ولا أفق لإنهائه». ويقول الزبيدي إن «وضع السلطة هو الأسوأ في الشارع الفلسطيني منذ 1994 وحتى الآن. ويبدو أن صنّاع القرار، الفلسطيني والإسرائيلي والأميركي، يفكرون أن هذه الخطوات سوف تزيد من شعبية السلطة، ويمكن أن ينضم لهم قطاعات محددة من الشارع الفلسطيني في هذا التفكير حالياً. لكن كل هذا سيكون إلى وقت محدود، لأن الفلسطينيين يعانون من سرطان اسمه الاحتلال، وهذه الخطوات عبارة عن مسكّن ألم من النوع البسيط جداً، مثل الأسبرين».

يشار إلى أنه كان يجب التوصل إلى حل سياسي لملفات الحل النهائي عبر المفاوضات منذ عام 2000، أي بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، المحددة بخمس سنوات حسب اتفاق أوسلو، حيث لم يشهد الفلسطينيون أي مفاوضات حقيقية بمخرجات علنية واضحة إلا في عام 1997، أي ما عرف بـ«بروتوكول الخليل»، أو «إعادة الانتشار»، الذي قسّم المدينة إلى جزءين، «H1» خاضع للسيطرة الفلسطينية، و«H2» للسيطرة الإسرائيلية. لكن هذا الاتفاق لا يختلف عن جوهر «أوسلو»، إذ إنه اتفاق أمني بهامش سياسي وليس العكس. ورغم ذلك لم تنجح، خلال العقدين الماضيين، أي عملية تفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وحتى التفاؤل بلقاءات عباس ورئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إيهود أولمرت في 2008 سرعان ما تبدد من دون أي نتائج حقيقية. كما انهارت مبادرة وزير الخارجية الأميركي الأسبق جون كيري، في ربيع 2014، بعد امتناع إسرائيل عن تجميد الاستيطان وإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين من قبل «أوسلو»، لتبقى الأمور تراوح مكانها، فيما تهدف رياح «السلام الاقتصادي» والخدمات المعيشية إلى إنعاش السلطة حتى لا تنهار.

ويرى المحلل السياسي غسان الخطيب، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنه «لا توجد آفاق لمفاوضات سياسية حالياً، ولكن هناك قضايا معيشية ملحّة، وهناك حاجة لدى جميع الأطراف، الأميركية والإسرائيلية والفلسطينية، بضرورة القيام بخطوات لتجنب الانهيار والانفجار. وربما هذا الأمر هو ما أقنع الطرفين باللقاء، وذلك نتيجة جهد أميركي للمساهمة في منع تدهور الأمور أكثر بالنسبة للسلطة الفلسطينية». ويوضح الخطيب أن «ملفات مفاوضات الحل النهائي، مثل حدود الدولة الفلسطينية والسيادة والاستيطان والقدس واللاجئين وغيرها، لم تعد موجودة على الطاولة منذ سنوات، وذلك يعود للتغيرات البنيوية في تركيبة الحكومات الإسرائيلية المتلاحقة، والسياسة الأميركية، تحديداً في عهد ترامب وقراراته الداعمة لإسرائيل، وصولاً إلى الوضع الفلسطيني، حيث الانقسام وتآكل الشرعية السياسية».

ويرى مدير مؤسسة «مواطن» الكاتب جورج جقمان، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن السلطة الفلسطينية عادت عملياً، ولو بصعوبة، لحل «السلام الاقتصادي». ويقول إن «الوضع الراهن يقول إن السلطة الفلسطينية قبلت، بصورة ضمنية، أن تستمر كحكم ذاتي محدود الصلاحيات، أي كبلدية كبرى لإدارة شؤون السكان، وانتهى أي حديث من القيادة الفلسطينية حول حل السلطة وتسليم المفاتيح كما كنا نسمع في السنوات القليلة الماضية».

امتنعت «وفا» عن نشر بيان لاشتية طالب فيه بإنهاء الاحتلال

لم يشهد عهد محمود عباس أي مفاوضات سياسية حقيقية

بينت لن يلتقي عباس

نفى مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، أمس الأربعاء، وجود نية لدى الأخير للقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وقال إنه لم تكن هناك أي نية لعقد لقاء كهذا، مشيراً إلى أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي دعا بينت للقائه في مصر، وأن الأخير سيلبّي الدعوة.

قمة ثلاثية في القاهرة

وصل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمس الأربعاء، إلى العاصمة المصرية القاهرة، حيث يرتقب اليوم الخميس عقد قمة ثلاثية فلسطينية - مصرية - أردنية، هدفها «حثّ الإدارة الأميركية على الوفاء بوعودها بالحفاظ على خيار حل الدولتين»، بحسب وكالة الأنباء الفلسطينية. وقال مسؤول فلسطيني، لوكالة «رويترز»، أول من أمس، إن القمة هدفها «تنسيق المواقف قبل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة» في شهر سبتمبر/أيلول الحالي.

للحديث تتمة...

مقابر ترهونة

أسامة علي

يستمر الجدل في ليبيا حول الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، تحديداً حول شروط الترشح لرئاسة الدولة، في ظلّ معارضة إقرار مجلس النواب لقانون انتخابات الرئيس بشكل مباشر من الشعب، وحول الجهة التي يُفترض أن تصدر عنها القاعدة الدستورية، من دون أن يتنبّه أحد لضرورة تضمين الشروط شرطاً حول براءة المرشح من الجنايات.

تجري كل تلك الأحداث مرفقة بخلافاتها العميقة تزامناً مع استمرار الإعلانات المتتالية لـ«الهيئة العامة للبحث والتعريف عن المفقودين» حول اكتشاف المزيد من المقابر الجماعية في مدينة ترهونة.

وحتى يوم الخميس الماضي، في الوقت الذي كان يتجادل فيه رئيس مجلس النواب عقيلة صالح ورئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة حول جلسة استجواب الحكومة، أعلنت الهيئة عن انتشال جثة جديدة، مرجّحة إمكانية العثور على مزيد من الضحايا، وسط اهتمام ضعيف من جانب وسائل الإعلام الليبية.

وقد وصل عدد المقابر المكتشفة في ترهونة حتى الآن إلى 188 مقبرة وفاق عدد المفقودين فيها 300 شخص، وباتت الأنباء المتابعة لجديد المقابر روتينية، بل غابت عن تصريحات المسؤولين واهتمامهم. دولياً، العديد من لجان التقصي والبحث عن الحقائق، منها ما هو تابع للبعثة الأممية ومنها ما يتبع مجلس حقوق الإنسان الأممي، زارت البلاد من دون أن تعلن عن أي نتائج، وكأن أعمالها تسير في ركب سياسات بعض الدول، التي ترتبط بشبكة مصالح مع الأطراف التي قد تكون متورطة في دماء أهل ترهونة، لكن اللافت في سلوك هذه اللجان الدولية، أنها ترى في الإعلان عن نتائج تحقيقاتها عرقلة للانتخابات.

في المقابل، تنصبّ خلافات الأطراف حول شروط الترشح لمنصب رئيس الدولة، في جنسيته ومنصبه العسكري، ويقصد المعارضون أو المؤيدون لتلك الشروط، اللواء المتقاعد خليفة حفتر، متغاضين عن تضمين شروط تتعلق بالبراءة الجنائية من أي جرم في أحقية الترشيح.

ماذا لو رضخ الجميع لقانون انتخابات رئيس الدولة، الذي أقره مجلس النواب، ونجح حفتر في خوض غمار الانتخابات وفاز، ثم ثبت تورطه المباشر في جناية المقابر الجماعية في ترهونة، التي لا يبدو أنها تحتاج لإثبات أصلاً، خصوصاً أن زمن حدوثها كان أثناء سيطرة مليشياته على المدينة، وليس بوسع حفتر فكّ صلته بمليشيات الكاني، المعاقبة دولياً بهذا الجرم، حتى وإن اتُّهم بقتل آمرها محمد الكاني لإسكاته.

تقرير

توجس في غزة من توقيت القرارات الإسرائيلية

غزة ـ **ضياء خليل**

تثير الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة تجاه قطاع غزة، والتي تعرف باسم «التسهيلات» الاقتصادية، أسئلة في الأوساط الفلسطينية، أكثر من تقديمها إجابات عن الواقع والغرض منها، وخصوصاً في ظلّ استمرار التوتر الحدودي والتهديدات الإسرائيلية المتصاعدة ضد الفصائل، وعدم التقدم الفعلي من قبل الوسطاء لحلّ الملفات العالقة بين المقاومة والاحتلال الإسرائيلي. وكان من المفترض أنّ تدعو مصر الفصائل الفلسطينية، وخصوصاً حركة «حماس»، للقاءات في القاهرة خلال الأيام الماضية، لبحث الأوضاع وتثبيت وقف إطلاق النار، لكن ذلك لم يحدث، كما لا توجد مؤشرات تدل على إمكانية حدوث مثل هذا اللقاء في وقت قريب، في ظل «التوتر المكتوم» بين الجانبين في أعقاب التوتر الحدودي في غزة.

وبدأ الاحتلال الإسرائيلي في تقديم «تسهيلات» اقتصادية لقطاع غزة، تعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 11 مايو/أيار الماضي، تاريخ اندلاع الحرب الرابعة على القطاع. ومن هذه التسهيلات، توسيع مساحة الصيد البحري إلى 15 ميلاً بدلاً من 12، وإعادة فتح معبر كرم أبو سالم التجاري بشكل كامل بإدخال المعدات والبضائع جميعاً، إضافة إلى زيادة حصّة التجار والعمال من القطاع الراغبين في العمل في الداخل المحتل بخمسة آلاف تاجر، ليصل عدد المسموح لهم بذلك إلى سبعة آلاف، وزيادة حصّة المياه للقطاع بخمسة ملايين متر مكعب.

وعلى الرغم من الارتياح العام في غزة من هذه الإجراءات الإسرائيلية، إلا أنّ هذا الانطباع يظلّ مغلفاً بكثير من القلق، وخصوصاً مع استمرار تحليق طيران الاحتلال الاستطلاعي في أجواء القطاع، وتواصل التهديدات الإسرائيلية والتحريض على اغتيال مطلق الرصاص باتجاه القنّاص الإسرائيلي في 21 أغسطس/ آب الماضي، والذي لقي مصرعه في وقت لاحق، متأثراً بإصابته هذه.

وفي غزة، هناك قراءتان لما يعرف بـ«التسهيلات» الإسرائيلية، أولاها أنّ الإدارة الأميركية الحالية تضغط على إسرائيل لبقاء الوضع هادئاً، وأنها لا ترغب في حروب أخرى، إضافة إلى تقديرات إسرائيلية بأنّ الحرب المقبلة ستكون على جبهات متعددة، وأن احتمال دخول «حزب الله» اللبناني فيها كطرف إلى جانب المقاومة الفلسطينية بات شبه مؤكد. أما القراءة الثانية، فهي تشبه ما كانت عليه غزة قبل حرب عام 2008، حيث قامت إسرائيل بتقديم تسهيلات كثيرة، لتعود فجأة، ومن دون مقدمات، وتشن حرباً قاسية على القطاع لمدة 23 يوماً. ووفق مصادر مطلعة تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإنّ فصائل المقاومة في غزة، وخصوصاً «حماس»، تتعامل مع جميع الاحتمالات والقراءات حيال هذه التسهيلات، وأنها عمّمت بضرورة أخذ الحيطة والحذر على قيادات الصف الأول في المستويين السياسي والعسكري، خشية من «غدر» إسرائيلي.

وحول ذلك، يقول الخبير في الشأن الإسرائيلي حاتم أبو زايدة، لـ«العربي الجديد»، إنّ إسرائيل قد تخطط لأمر كبير، فقيادتها الأمنية تقول إنها لم تحقق أهدافها في الحرب الأخيرة على القطاع، منبهاً إلى أن الاحتلال قد يقدم تسهيلات كخدعة، كي يقدم على استئناف العدوان على غزة لأيام عدة، يستهدف فيها القيادة السياسية والعسكرية في القطاع.

في المقابل، يرى أبو زايدة، وفق القراءة الثانية، أن إسرائيل ليست معنية بحرب على القطاع، ولديها أولويات كالملف النووي الإيراني و«حزب الله» في لبنان، وخصوصاً أن تقديرات المؤسسة العسكرية في إسرائيل هي أن الحرب المقبلة ستكون متعددة الجبهات. ووفق أبو زايدة، هناك تقديرات سياسية لدى الاحتلال، تنظر إلى أنّ الإدارة الأميركية برئاسة جو بايدن، ليست معنية بحروب وتريد التهدئة، وهناك تقدير أيضاً بأنّ التسهيلات لا توفر أرضية لفصائل المقاومة في غزة لدحرجة الأوضاع إلى حرب.

بدوره، يشير الكاتب والمحلل السياسي ثابت العمور، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ «التحول الحاصل في موقف الاحتلال من حصار غزة والتسهيلات التي نلاحظها، تحتمل مجموعة قراءات، خصوصاً أنها تزامنت مع تصعيد الأدوات الخشنة على حدود القطاع وعودة الإرباك الليلي، والتي أفضت إلى مقتل جندي إسرائيلي قناص». ويوضح العمور أنّ «التصعيد من غزة لم يؤثر على تتابع التسهيلات، حتى وصلت إلى السماح بإدخال مواد البناء، وهذه الانسيابية في التسهيلات تعني وجود ضغوط أميركية جادة على إسرائيل بأنّ تذهب إلى التسهيلات قبل انفجار قطاع غزة باتجاه إسرائيل والعودة للاشتباك والحرب». وبحسب العمور، فإن حدوث مثل هذه الحرب «سيفضي إلى تبعات لا تريدها واشنطن الآن، خصوصاً في ظلّ التحركات الإسرائيلية لاجتراح عودة للتسوية والمفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل».

غير أنّ العمور يلفت إلى أنّ التسهيلات ربما تكون «محاولة للترويض» الذي يفضي إلى التراخي، بحيث تركن غزة ومقاومتها إلى أن الاحتلال استجاب للضغوط وبالتالي تتلاشى فعاليات الإرباك الليلي والبالونات الحارقة، ثم تركن الأجنحة العسكرية للهدوء ولهذه الأريحية والانسيابية، فتنفذ إسرائيل عملية اغتيال ربما لقيادات وازنة في غزة، الأمر الذي سيشكل صدمة ويربك مكونات القطاع. ويعتبر العمور أن هذه الحرب، إنْ جرت، فستكون فيها إسرائيل صاحبة المبادرة، وهو سيناريو وارد، حدث في حرب عام 2008، محذراً من «مخطط يحاك لقطاع غزة ويستهدف ترويض القطاع، إما بالعصا أي الحرب، وإما بالجزرة أي التسهيلات».

عممت المقاومة ضرورة أخذ الحيطة خشية «غدر» إسرائيلي

خاص

سد النهضة: اتصالات وساطة تقحم المياه بالتطبيع

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يحتاج السودان لمساعدات لإعادة تأهيل مرافقه (أشرف الشاذلي/فرانس برس)

قالت مصادر دبلوماسية مصرية إن ملف سد النهضة يشهد حالياً جهوداً مشتركة بين مصر والسودان وتونس لإعادة تجميع الوساطات، وتكثيف الاتصالات على الصعيد الدولي وداخل مجلس الأمن، لحمل إثيوبيا على العودة غير المشروطة لطاولة المفاوضات، تحت مظلة الاتحاد الأفريقي، أو بمشاركته مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأضافت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن الزيارة المفاجئة التي أجراها مدير المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل، منذ ثلاثة أيام إلى الخرطوم، كانت في إطار تدعيم أحد مسارات الوساطة المحتملة في القضية، وهو المسار الذي تطرحه إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة، بحيث يكون للجانبين دور فعال خلال الفترة المقبلة، لمنع إيقاع أي ضرر بدولتي المصب جراء سد النهضة، خصوصاً السودان الذي سيكون المتضرر الأكبر من أي مشكلة إنشائية قد تطرأ على السد، كما وأنه يتضرر من حالة عدم وضوح الرؤية وغياب التنسيق القائم حالياً بسبب التعنت الإثيوبي.

وذكرت المصادر أن الاتصالات الأخيرة، قبل زيارة كامل، حملت إشارات لحرص الولايات المتحدة ودولة الاحتلال الإسرائيلي على تطوير علاقات الأخيرة مع السودان، كجزء من المشهد الجديد الذي يريد البيت الأبيض حالياً رسمه للشرق الأوسط. ويكرر الرئيس الأميركي جو بايدن في ذلك مساعي إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، والتي بُذلت العام الماضي بوساطات إماراتية وسعودية أسفرت بالفعل عن بعض الزيارات الإسرائيلية للسودان، وإجراء اتصالات متقدمة على مستويات عسكرية، واستخباراتية، واقتصادية، بمباركة من المكون العسكري في السلطة، رغماً عن التحفظ الحكومي الشكلي من رئيس الوزراء عبدالله حمدوك. لكن الاتصالات هذه المرة تُجرى في الأساس بالاشتراك مع مصر، والتي ترغب في تدعيم صورتها كحليف يُعتمد عليه، وساعد قوي لإدارة بايدن في المنطقة، كبديل عن الدولتين الخليجيتين.

وتعتقد دائرة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، أن دخولها على خط الاتصالات بين الخرطوم ودولة الاحتلال سيمكنها من الإمساك بزمام المبادرة في العلاقة، بحيث يتم التركيز على مجالات مفيدة للأطراف الثلاثة، اقتصادياً وأمنياً، وللحصول على ما يمكن التوصل إليه من تنازلات إثيوبية في ملف سد النهضة، بعيداً عن التعاون العسكري المباشر.

وذكرت المصادر أن مصر تعي جيداً أن السودان يمثل مصدر اهتمام للسعودية والإمارات ودولة الاحتلال، بسبب احتياجاته المتزايدة للمساعدات في جميع المجالات لإعادة تأهيل المرافق والخدمات والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي. وبالتالي، تركز الجهود المصرية على توجيه الاتصالات في هذا الصدد إلى الملفات التنموية التي يسهل للقاهرة الدخول فيها كشريك، أو بصورة لصيقة ومباشرة، مثل التعاون الزراعي والتكامل الكهربائي، فضلاً عن المشروعات التي سبق النقاش حولها، العام الماضي، في مجال الطاقة واستكشاف إمكانيات المناطق الاقتصادية بالبحر الأحمر. وحول ما يمكن لإسرائيل تقديمه في ملف سد النهضة تحديداً، في ظل إعلان مسؤوليها المتكرر عن دعم إثيوبيا ومشروع السد، قالت المصادر إن الاتصالات لم تكشف حتى الآن شكلاً محدداً للوساطة، لكن واشنطن تدعم تدخل حكومة نفتالي بينت للتقريب بين وجهات النظر، من منظور التوتر القائم بينها وبين أديس أبابا، وأن بينت قد يكون مقبولاً للتعامل مع رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد حالياً بصورة أكبر من المسؤولين الأميركيين.

يشار إلى أنه لم يتم تخصيص مسؤول أميركي كبير لتولي الملف حتى الآن، منذ فشل جولة الوساطة التي أجراها المبعوث الأميركي إلى القرن الأفريقي جيفري فيلتمان في مايو/أيار الماضي، على خلفية الموقف الأميركي المعارض لأبي أحمد من النزاع الأهلي الداخلي وحرب تيغراي. وبالتوازي، أوضحت المصادر المصرية أن البعثات الدبلوماسية لمصر، والسودان، وتونس، في الأمم المتحدة، تقوم بعمل جماعي حالياً للترويج لمشروع القرار الذي سبق لتونس التقدم به لمجلس الأمن ولم يبت فيه رسمياً، والإسراع في تنفيذ فحواه، بالعودة السريعة إلى المفاوضات بخريطة طريق محددة لا تستغرق أكثر من 6 أشهر، ووقف الإجراءات الأحادية. وأشارت إلى أن الاتصالات تركز على تحييد روسيا والصين من أجل عدم ممانعتهما إصدار بيان بشأن القضية، يحمل توصيات محددة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وربما يحمل فحوى مشروع القرار دون الاضطرار لطرحه للتصويت والفشل في تمريره. وتأتي في هذا السياق الاتصالات الأخيرة بين القاهرة وموسكو لتجاوز توتر العلاقات الثنائية بينهما، والخطاب السوداني الرسمي، الصادر أمس الأول، إلى الخارجية الروسية، ينبئها فيه بانسداد الموقف التفاوضي الحالي في قضية السد.

إلى ذلك، قال مصدر فني مصري مطلع إن إثيوبيا عادت لإجراء عدة أنشطة إنشائية في السد، بعد توقف دام نحو خمسة أسابيع، مرجحاً أن تكون هذه الإنشاءات في إطار الاستعداد للملء الثالث.

شرق غرب

شهيد في الضفة

استشهد الشاب الفلسطيني رائد يوسف راشد جاد الله (39 عاماً)، فجر أمس الأربعاء، برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي بالقرب من بلدة بيت عور، غربي رام الله، وسط الضفة الغربية. وأكد عضو مجلس بلدية بيت عور التحتا، إبراهيم زكي، أن الشهيد هو من سكان البلدة، وكان عائداً من عمله في الزراعة بالداخل الفلسطيني المحتل، حيث أطلق جنود الاحتلال الرصاص باتجاهه، ما أدى إلى استشهاده.

(العربي الجديد)

«الصندوق اليهودي» يخطط للاستيلاء على 2500 دونم

تعتزم إدارة «الصندوق القومي اليهودي» في دولة الاحتلال، إطلاق مشروع لتسجيل آلاف الدونمات من الأراضي، موزعة في النقب والقدس ومناطق أخرى في الأراضي المحتلة، بزعم أن يهوداً كانوا اشتروها قبل النكبة، وبينها نحو 2500 دونم في محيط البلدة القديمة والشطر الشرقي المحتل من القدس عام 1967. وبحسب «إسرائيل هيوم»، فإن هذه الأراضي كانت تدار قبل حرب الـ67 من قبل الأردن ثم انتقلت لما يسمى بالقيّم على أملاك الغائبين، فيما يسعى الصندوق اليوم لمسحها وتسجيلها باسمه.

(العربي الجديد)

رئيس جديد لـ«الشاباك»

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت (الصورة)، أمس الأربعاء، تعيين رئيس جديد لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الاستخبارات الداخلية - شاباك)، خلفاً لنداف أرغمان، الذي كان تسلم مهام هذا المنصب، في مايو/أيار 2016. وقال ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية، إن بينت «قرّر تعيين (ر) نائب رئيس جهاز الأمن العام، رئيساً للجهاز»، ناقلاً عن بينت قوله إن «ر» هو «مقاتل شجاع وقائد متميز، وسيقود الشاباك إلى قمم جديدة من التفوق في خدمة أمن إسرائيل».

(الأناضول)

اتصالات إسرائيلية مع موريتانيا وإندونيسيا

كشفت قناة التلفزة الإسرائيلية «كان»، أول من أمس، عن اتصالات مكثفة أجرتها إسرائيل مع كلّ من إندونيسيا وموريتانيا لتطبيع العلاقات معهما. وأوضحت القناة، في وثائقي بعنوان «أسرار السلام»، أن وزير الخارجية الإسرائيلي السابق غابي أشكنازي أجرى اتصالات مع الحكومة الإندونيسية، لجهة إمكانية تقديم مساعدات لهذا البلد لمواجهة فيضانات عام 2019، لافتة إلى أن إسرائيل تواصل إجراء اتصالات مكثفة مع موريتانيا «بعد انقطاع».

(العربي الجديد)

إحباط هجوم لـ«داعش» شمالي العراق

أعلنت مليشيات «الحشد الشعبي» في العراق، أمس الأربعاء، إحباط هجوم لـ«داعش» في محافظة صلاح الدين، شمالي البلاد. وقالت هيئة «الحشد»، إن «قوة من اللواء 88 من الحشد تصدت لهجوم إرهابي في منطقة الفتحة شمالي ناحية العلم»، مشيرة أنه «تم قتل عدد من المهاجمين». كما أشارت إلى «نشر مزيد من قوات الحشد في المنطقة تحسباً لهجوم آخر».

(الأناضول)

الحدث

تقترب المعركة بين حركة طالبان، وجبهة المقاومة في وادي بانشير، مع إعلان الحركة فشل الجهود للتفاهم، وتوسع المواجهات في الوادي وسقوط ضحايا في صفوف الطرفين. في هذا الوقت، تتفاقم الأزمات المعيشية والاقتصادية في وجه «طالبان»

معركة بانشير تقترب

فشل المفاوضات بين «طالبان» وجبهة المقاومة

مقاتلو «طالبان» يجولون في كابول (هاوك صباوون/ الأناضول)

كابول، واشنطن ـ **العربي الجديد**

مع انتهاء عمليات الإجلاء من كابول بخروج القوات الأميركية من أفغانستان رسمياً مساء الإثنين الماضي، تدل المعطيات على أن معركة بانشير تقترب أكثر وأكثر، مع إعلان حركة «طالبان» أمس الأربعاء فشل كل الجهود للتفاهم مع «جبهة المقاومة» المتحصنة هناك، والتي تعهدت سابقاً بمقاتلة الحركة في آخر جيب خارج عن سيطرة «طالبان». ويتوازى ذلك مع بروز مزيد من الأزمات الداخلية على السطح، خصوصاً الاقتصادية والمعيشية، والتي تُرجمت بطوابير طويلة أمام البنوك وارتفاع الأسعار في الأسواق.

وفي جديد قضية وادي بانشير حيث يتجمع آلاف المقاتلين المعارضين لـ«طالبان» تحت قيادة أحمد مسعود، وتتوسع المواجهات بين «جبهة المقاومة» والحركة، مع إعلان الأخيرة فشل المفاوضات. وقال عضو المكتب السياسي في «طالبان»، رئيس لجنة الدعوة والإرشاد، الملا أمير خان متقي، في تسجيل صوتي بعنوان «رسالة إلى أهالي بانشير»، إن جميع الجهود المبذولة لحلحلة قضية بانشير قد باءت بالفشل، مطالباً سكان الولاية بإخراج من وصفهم بالأشرار الذين يريدون الحرب والا يصغوا لهم. وقال متقي إن الحكومة المستقبلية ستكون شاملة وسيكون لجميع الأطياف والإثنيات فيها نصيب، ومن بينهم سكان بانشير، مضيفاً أن «جميع ربوع أفغانستان تتمتع بأمن كامل ولا نريد أن يكون أهالي بانشير في مشكلة أو يعانوا من الحرب». وتابع: «بذلنا جهوداً مكررة ومكثفة من خلال الوسطاء وعلماء الدين كي نحل القضية عبر الحوار، لكن مع الأسف الشديد كل تلك الجهود لم تنجح»، مؤكداً أن «الذين يريدون الحرب لم يصلوا إلى أهدافهم من خلال الحرب على الرغم من أن القوات الدولية كانت إلى جانبهم والدعم بالمعدات العسكرية، فكيف يمكن لهم أن يحاربوا في بانشير المحاصرة من كل الأطراف»، مضيفاً «قواتنا جاهزة لحسم القضية وهي موجودة في جميع أطراف بانشير».

في الأثناء، قالت مصادر قبلية لـ«العربي الجديد» إن المواجهات بين الطرفين مستمرة في مديرية شتل من ولاية بانشير، ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من الطرفين. ولفتت إلى أن رقعة المواجهات توسعت، ووقعت مواجهات بين «طالبان» وقوات جبهة بانشير في مناطق من إقليم كابيسا وبروان، تحديداً مديرية كوهستان وكلبهار. وكان المتحدث باسم «طالبان» ذبيح الله مجاهد قد أكد، مساء الثلاثاء، في حديث مع «العربي الجديد»، أن قوات «طالبان» مستعدة لأن تقضي على «جبهة المقاومة» في بانشير وهي ضيّقت عليها الخناق من كل الأقاليم، غير أن الحركة ما زالت تسعى لحل القضية عبر الحوار.

> «طالبان»: قواتنا موجودة في جميع أطراف بانشير
>
> طائرة قطرية حطت في كابول لمناقشة استئناف عمل المطار

في المقابل، كان أحمد مسعود قد قال في مقابلة مع «فورين بوليسي» الثلاثاء، إنّه سيتراجع وينسحب من السياسة «إذا ما اعتزمت طالبان تقاسم السلطة مع الجميع وإقامة العدل ومنح المساواة والحرية للجميع في أفغانستان». وتابع أن التسوية المقبولة مع «طالبان» لا يمكن تحقيقها إلا إذا شكلت الحركة حكومة شاملة ولامركزية في أفغانستان، واصفاً جميع الخيارات الأخرى بأنها غير مقبولة لممثلي المقاومة، وإلا فإن المواجهة مع الحركة ستستمر.

في هذا الوقت، وعلى الرغم من إعلان «طالبان» عفواً عن جميع الأفغان الذين عملوا مع القوات الأجنبية، ما زالت حشود من السكان الخائفين من الانتقام تتدفق على الحدود في محاولة للفرار من البلاد، في ظل توقف مطار كابول عن العمل. وقال مسؤول باكستاني عند معبر تورخام الرئيسي مع باكستان، الواقع إلى الشرق من ممر خيبر: «عدد كبير من الناس ينتظرون فتح البوابة على الجانب الأفغاني». وذكر شهود أن الآلاف تجمعوا أيضاً عند معبر إسلام قلعة على الحدود مع إيران.

أما من اختار البقاء فيواجه أزمة معيشية خانقة وارتفاعاً كبيراً في الأسعار، مع التراجع الحاد في قيمة العملة. واصطفت طوابير طويلة أمام البنوك في كابول أمس، بعدما أصدرت الحركة أوامر للبنوك بإعادة فتح أبوابها بعد أن ظلت مغلقة منذ سيطرة «طالبان» على كابول، إلا أنه تم فرض حدود أسبوعية صارمة على السحب النقدي.

في مقابل ذلك، ما زال موضوع تشغيل مطار كابول معلقاً. وأفادت وكالة «فرانس برس»، نقلاً عن مصدر مطلع أمس، أن طائرة قطرية تحمل على متنها فريقاً فنياً، حطت في كابول أمس لمناقشة استئناف عمليات الملاحة في مطار العاصمة والبحث في تقديم المساعدة بعد سيطرة «طالبان» وانسحاب القوات الأجنبية. وقال المصدر «في حين لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تقديم المساعدة الفنية، فإنّ الفريق الفني القطري أطلق هذا النقاش بناء على طلب الطرف الآخر».

بالتوازي، حث وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في مؤتمر صحافي في الدوحة، أمس، مع نظيرته الهولندية سيغريد كاغ «طالبان على احترام مسألة حرية التنقل وأن يكون هناك ممر آمن لخروج وإيصال لدخول الناس إذا رغبوا في ذلك». وتابع: «نتمنى أن نرى أنّ هذه الالتزامات يتم الإيفاء بها في المستقبل القريب عندما يعود المطار إلى التشغيل مرة أخرى وأن تكون بطريقة سلسة وألا يكون هناك أي تحديات لأي أحد يريد الخروج من أفغانستان أو القدوم إليها». كما ذكر أنّ الدوحة تقيم حواراً مع طالبان «بشكل مستمر» لحثها على «أن يكون هناك ترشيد لسياساتهم وخطاباتهم تجاه المرأة وأن يتم التعامل معها وفق الحقوق المنوطة لها».

أما كاغ فاعلنت أنّ بلادها قرّرت نقل سفارتها من كابول إلى العاصمة القطرية. وأثنت على الدور القطري قائلة: «اعتقد أننا جميعاً نتطلع نحو قطر»، مضيفة أنّها طلبت من الدوحة «استخدام نفوذها لمساعدة جميع الأطراف في أفغانستان للوصول إلى اتفاق سياسي شامل يضمن الاستقرار والازدهار». كما حذّرت من «عودة أفغانستان لتصبح قاعدة للمنظمات الإرهابية، لذا فإنّ مسألة مكافحة الإرهاب أمر مهم للغاية». وبإعلان كاغ نقل السفارة، تنضم هولندا الى الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين أعلنتا نقل سفارتيهما، فيما ستقوم اليابان بنقل سفارة بلادها قريباً إلى الدوحة.

في غضون ذلك، فتحت بريطانيا محادثات مع «طالبان» لتأمين «مرور حر» لرعاياها وحلفائها إلى خارج أفغانستان. وفي أول تأكيد علني لوجود مساع دبلوماسية بين لندن والحركة، أكدت الحكومة البريطانية توجّه الممثل البريطاني الخاص لعملية الانتقال في أفغانستان، سايمن غاس، إلى الدوحة للقاء قادة من «طالبان» من أجل تأمين «مرور حر» لرعايا بريطانيا وحلفائها إلى خارج أفغانستان. من جهته، أكد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أمس أن المملكة المتحدة «تدين بالكثير» للأفغان الذين عملوا مع حلف شمال الأطلسي في بلدهم، واعداً باستقبال «حار» لآلاف اللاجئين منهم. وتواجه حكومة جونسون انتقادات بعد معلومات تفيد بأن آلاف الأفغان الذين ساعدوا الحلف الأطلسي والمؤهلين للانتقال إلى بريطانيا بموجب «سياسة إعادة التوطين والمساعدة» علقوا في أفغانستان.

في هذا الوقت، يواصل الرئيس الأميركي جو بايدن الدفاع عن نفسه بعد الانتقادات الكبيرة التي طاولته على خليفة الانسحاب من أفغانستان. وفي كلمة ألقاها من البيت الأبيض مساء الثلاثاء، قال بايدن إن مغادرة أفغانستان «كانت القرار الأفضل» للولايات المتحدة التي أنهت بذلك أطول حرب في تاريخها. وفي خطاب إلى الأمة قال بايدن متوجّهاً إلى مواطنيه «أنا مقتنع بأنّه القرار الصحيح، القرار الحكيم، والقرار الأفضل للولايات المتحدة». وتوعّد تنظيم «داعش» بمزيد من الردّ، وقال: «سنواصل الحرب ضدّ الإرهاب في أفغانستان ودول أخرى»، مضيفاً: «إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان أقول: لم نفرغ منكم بعد».

مقابل ذلك، كان بعض قادة «طالبان» يسخرون من الولايات المتحدة. وقال أنس حقاني، أحد أبرز قادة الحركة، على «تويتر»: «ضاعت قوتكم، ضاع ذهبكم». ونشر حقاني صورة له وهو يحمل أغلالاً، أمس الأربعاء، أثناء تجواله في سجن باغرام حيث أمضى سنوات في الحبس الانفرادي تحرسه القوات الأميركية.

من جهته، اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنّ الحرب والوجود الأميركي في أفغانستان الذي استمر 20 عاماً كانا «مأساة» لهذا البلد. وقال بوتين خلال اجتماع مع شباب بثه التلفزيون مباشرة: «لمدة عشرين عاماً، كان الجنود الأميركيون حاضرين في هذه المنطقة، عشرون عاماً لمحاولة جعل الذين يعيشون فيها متحضرين لترسيخ معاييرهم ومعايير حياتهم هناك». وأضاف خلال زيارة قام بها إلى أقصى الشرق الروسي: «النتيجة هي مأساة وخسائر لمن فعل ذلك، الولايات المتحدة، بل أكثر من ذلك للأشخاص الذين يعيشون في أفغانستان». وحول مستقبل البلاد بعد انسحاب الأميركيين وحلفائهم، رأى بوتين أنّ «من المستحيل فرض أيّ شيء من الخارج».

أوروبا تريد استقلالية اكبر

قال رئيس المجلس الاوروبي شارل ميشال (الصورة) امس ان الاتحاد الاوروبي يجب ان يتخذ إجراءات تمكنه من الاستعداد بشكل افضل لعمليات الإجلاء العسكرية في مواقف مثل افغانستان. واضاف في منتدى في سلوفينيا «لسنا بحاجة لحدث جيوسياسي آخر من هذا القبيل لندرك ضرورة ان يسعى الاتحاد الاوروبي من اجل استقلالية اكبر في صنع القرار». واعتمدت الدول الغربية على الجيش الاميركي في تشغيل مطار كابول اثناء الإجلاء.

شرق غرب

الطيران الروسي يقصف إدلب

استهدف الطيران الروسي، أمس الأربعاء، ريف إدلب، تزامناً مع قصف مدفعي من قوات النظام السوري على ريفي اللاذقية وحماة، فيما ردت فصائل المعارضة باستهداف مواقع للنظام وصد محاولات تسلل في إدلب وحماة. وقال الناشط مصطفى المحمد، إنّ الطيران الروسي شنّ 9 غارات قرب قرية الحمامة في ناحية جسر الشغور، مستهدفاً المنطقة الخاضعة لسيطرة «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً).

(العربي الجديد)

ألمانيا تطالب إيران باستئناف المحادثات النووية

طالبت وزارة الخارجية الألمانية، أمس الأربعاء، إيران، باستئناف المحادثات بشأن الاتفاق النووي. وناشدت، في بيان «إيران بقوة العودة إلى طاولة المفاوضات بشكل بنّاء وفي أسرع وقت ممكن». وأضافت: «نحن مستعدون للقيام بذلك، لكن الإطار الزمني لن يكون مفتوحاً إلى أجل غير مسمى». وكانت فرنسا وألمانيا وبريطانيا أبدت، الشهر الماضي، قلقها إزاء تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية أكد أن إيران أنتجت، للمرة الأولى، معدن يورانيوم مخصب بدرجة تصل إلى 20 في المائة.

(رويترز)

العراق: قائمة موحدة للتركمان في الانتخابات

أعلن رئيس الجبهة التركمانية في العراق حسن توران، في تصريح لوكالة «الأناضول»، أمس الأربعاء، أن الأحزاب التركمانية ستخوض الانتخابات المبكرة في 10 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل ضمن قائمة واحدة، وذلك للمرة الأولى منذ انتخابات 2005. ويشارك في الانتخابات المقبلة 17 تركمانياً ضمن قائمة الجبهة.

(الأناضول)

متابعة

روسيا تفرض اتفاق درعا البلد: السوابق لا تطمئن

دخل الاتفاق بين النظام السوري وأهالي درعا البلد، أمس الأربعاء، حيّز التنفيذ، لكنه يبقى قابلاً للانفجار، وسط فشل ضمانات روسية سابقة لاتفاقات التسوية

امين العاصي

عاد الهدوء الحذر إلى محافظة درعا، جنوبي سورية، أمس الأربعاء، تزامناً مع بدء تنفيذ بنود الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين النظام السوري واللجنة المركزية التي تمثل الأهالي، أول من أمس، بضغط واضح من روسيا. وعلى الرغم من عدم نشر نص الاتفاق، فإن التسريبات المتعددة المصادر بشأنه، سواء من قبل النظام أو الأهالي في درعا البلد، تشير إلى أنه يشتمل على تطبيق «خريطة حلّ» كان الروس قد قدّموها للطرفين، من دون أن يتضمن كلّ المطالب التي كان النظام قد وضعها من أجل فكّ الحصار عن آلاف المدنيين، والتراجع عن حسم عسكري كان قد بدأ به مساء الأحد الماضي. كما أن الاتفاق يتضمن، بحسب التسريبات، تهجير مجموعة من الأشخاص الرافضين لإجراء تسوية ومصالحة مع النظام، مقابل سحب النظام للمليشيات التابعة لـ«الفرقة الرابعة» من محيط درعا.

وأوضح المتحدث باسم «تجمع أحرار حوران» أبو محمود الحوراني، لـ«العربي الجديد»، أن الاتفاق دخل حيّز التنفيذ على الفور، مشيراً إلى أن الشرطة الروسية دخلت، أمس الأربعاء، بمرافقة قياديين من «اللواء الثامن» وضباط من نظام الأسد، إلى درعا البلد، بهدف تثبيت وقف إطلاق النار، لتنفيذ الاتفاق التي تم التوصل إليه مساء الثلاثاء مع اللجنة المركزية. وأشار إلى أن الشرطة الروسية «شرعت في تنفيذ البند الثاني من بنود الاتفاق، الذي يقضي بتسوية وضع 34 شاباً من أبناء مدينة درعا، مع تسليم بعض السلاح الخفيف، بحضور ضباط من نظام الأسد في حيّ الأربعين بدرعا البلد».

وعلى الرغم من عدم الإعلان رسمياً، حتى عصر أمس الأربعاء، عن الاتفاق، إلا أن صحيفة «الوطن» التابعة للنظام، أكدت أنه تضمن كل مطالب النظام، لجهة انتشار وحدات من قواته داخل أحياء درعا البلد، و«استلام السلاح الخفيف والمتوسط والثقيل والتفتيش عنه، وكذلك إجراء تسويات للراغبين من المسلحين، إضافة إلى عودة مؤسسات الدولة للعمل في الحي ورفع علم الجمهورية العربية السورية فيه»، وفق الصحيفة. وأشارت «الوطن» إلى أن «الاتفاق جرى بعد دخول وجهاء من محافظة درعا على خطّ المفاوضات، وإلى أن المسلحين الرافضين لبنود التسوية سينتقلون من حيّ درعا البلد إلى حيّ المخيم المجاور».

> نجح الأهالي في إبعاد «الفرقة الرابعة» عن درعا البلد

من جهتها، أوضحت مصادر مطلعة في محافظة درعا، لـ«العربي الجديد»، أنّه «إلى الآن، لا يوجد شيء رسمي حول الاتفاق»، مضيفة أن «ما يتم تداوله في وسائل الإعلام هو تسريبات غير دقيقة». وكانت مصادر مقربة من اللجنة المركزية قد أكدت أن الاتفاق «ينص على دخول قوات تابعة للشرطة العسكرية الروسية بمرافقة من اللواء الثامن (تابع للروس)، (أمس)، بهدف تثبيت وقف النار من خلال إنشاء نقطة عسكرية مؤقتة جنوبي درعا البلد». ووفق المصادر، يتضمن الاتفاق أيضاً «إجراء تسويات جديدة لـ34 مطلوباً، وتسليم أسلحتهم الفردية في درعا البلد وطريق السد والمخيمات، وخروج من لا يرغب بإجراء التسوية»، على أن تقوم «الشرطة الروسية بمرافقة اللواء الثامن وأعضاء من لجنة درعا البلد بتدقيق هويات بعض الأشخاص في درعا البلد». كما ينص الاتفاق «على نشر ثلاث نقاط عسكرية في محيط درعا البلد، تتسلّمها قوات مشتركة بين الأمن العسكري (جهاز أمني تابع للنظام) واللواء الثامن من أبناء محافظة درعا، على أن يجري بعد ذلك سحب مليشيات الفرقة الرابعة والمليشيات الأجنبية من محيط مدينة درعا، وفتح كافة الحواجز بين درعا البلد ومركز المدينة».

وتوضح نظرة على بنود الاتفاق المسربة، أن وفد اللجنة المركزية المفاوض عن الأهالي، استطاع فرض بعض شروطه على النظام، وخصوصاً لجهة إبعاد «الفرقة الرابعة» الموالية لإيران عن درعا البلد، وهو ما كان يصّر عليه النظام لفرض سيطرة مطلقة والقيام بعمليات انتقامية واسعة النطاق. وأجبر النظام أيضاً على التخلي عن مطلبه بتسليم المدافعين عن درعا البلد لسلاحهم الفردي والمتوسط، ما خلا 34 مقاتلاً، هم في قوائم المطلوبين للنظام، ومن المرجح مغادرتهم المنطقة إلى الشمال السوري. في المقابل، حقّق النظام ما يُنظر إليه على أنّه «نصر إعلامي» لا أكثر، من خلال نشر حواجز مشتركة ورفع العلم على الدوائر الرسمية، وهو أقل مما كان يطلبه خلال جولات التفاوض على مدى أكثر من أسبوعين. ولكن النظام لم يسبق له الالتزام باتفاقات أبرمها مع فصائل المعارضة السورية في منتصف عام 2018 برعاية روسية، حيث تجاوزها لاحقاً، وهو ما يعزّز المخاوف من انهيار اتفاق درعا البلد تحت ذرائع شتى من جانب النظام.

وتدل الوقائع على أن أطرافاً إقليمية ودولية تدخلت أخيراً من أجل إيقاف العملية العسكرية التي بدأتها قوات النظام والمليشيات الإيرانية مساء الأحد الماضي، كي لا تحدث مأساة إنسانية لا يستطيع الأردن، الذي لا تبعد حدوده عن درعا البلد إلا بضع كيلومترات، تحمّل تبعاتها. من جهتها، أعلنت واشنطن إدانتها للانتهاكات التي يقوم بها النظام في درعا، داعية عبر حساب السفارة الأميركية في دمشق على «فيسبوك»، إلى «وقف فوري لإطلاق النار وحرية الدخول دون عوائق للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية». ووصف اللواء محمد الحاج علي، وهو من أبناء مدينة درعا، الاتفاق بـ«المقبول»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن البديل عنه «كان تدمير أحياء درعا البلد وتهجير سكانها». لكنه عبّر عن مخاوفه من عدم صمود الاتفاق، «لأن الوقائع أثبتت أن الروس ليسوا ضامنين حقيقيين للاتفاقات التي جرت تحت إشرافهم في درعا وفي عموم سورية»، مشيراً إلى أن «حواجز النظام التي ستنشر في أحياء درعا البلد، من المتوقع أن تعمل على إثارة المشاكل واعتقال مدنيين والتدخل في حياة الناس». وأعرب الحاج علي عن اعتقاده بأن النظام «اضطر إلى إبرام الاتفاق، لأن قواته ومليشياته فشلت في اقتحام درعا البلد وتكبدت خسائر كبيرة». وحول الموقف الإيراني مما جرى في درعا البلد، رأى أن الجانب الإيراني «لديه أكثر من 80 نقطة عسكرية في محافظتي درعا والقنيطرة، جنوب سورية، ولن يتأثر نفوذه باتفاق درعا البلد»، مضيفاً أن «المليشيات الإيرانية ساندت الفرقة الرابعة لتأديب أهالي درعا البلد ليس أكثر».

في السياق، اعتبر نقيب المحامين الأحرار في درعا سليمان القرفان أن الاتفاق هو «أفضل الممكن»، لافتاً في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «كل طرف سيعتبره نصراً له». وقال: «أهالي درعا البلد كانوا مصرّين على عدم دخول الفرقة الرابعة والمليشيات الإيرانية وتمركزها في أحياء درعا البلد، إضافة إلى رفض تسليم السلاح، وهذا ما تمّ فعلاً». ورأى أن «النظام سيسعى لاستثمار الاتفاق إعلامياً، وسيعتبر أنه حقق نصراً».

دخلت الشرطة الروسية أمس إلى درعا البلد (الأناضول)

مقابلة أجرتها في نيويورك
ابتسام عازم

تحفل الساحة الدولية بتطورات متسارعة، يتصدرها الملف الأفغاني، إضافة إلى الاتفاق النووي والتطورات السورية، وهي ملفات تحضر في مقابلة لـ«العربي الجديد» مع سفيرة ايرلندا في الأمم المتحدة جيرالدين بيرن ناسون، التي ترأس مجلس الأمن الشهر الحالي

جيرالدين بيرن ناسون

هناك تعب دولي من حرب اليمن

سنحكم على حركة «طالبان» وفق أفعالها

توسع المستوطنات يجعل حل الدولتين بعيداً

■ يكثر الحديث عن شرق أوسط خال من أسلحة نووية لكن هناك صمتاً حول الترسانة النووية الإسرائيلية. ما تعليقكم؟ وهل يؤثر هذا سلباً على الملف الإيراني المتعثر أصلاً على المدى البعيد؟

الكثيرون يرغبون برؤية شرق أوسط خال من الأسلحة النووية، وهذا ما لاحظته في أحاديثي الكثيرة مع زملاء من هناك. نأمل أن تكون هذه السياسات جزءاً من التزام أوسع بعدم الانتشار (التجارب والأسلحة النووية). تطرقت لقضية إيران وإسرائيل وربطت بينهما، وهذا أمر مهم ولكن دعيني قبلها أتحدث عن إيران. أيرلندا تعمل كمنسقة (لمجلس الأمن الدولي) لآلية العمل المشتركة (الاتفاق النووي الإيراني)، ونحن ملتزمون جداً بذلك. ووزير الخارجية سايمون كوفيني في اتصال دائم مع جميع الأطراف. نرغب بعودة الأطراف إلى الاتفاق والالتزام به، ونعتبره إنجازاً دبلوماسياً مهماً. ولهذا أهمية ليس فقط في ما يخص إيران بل للسياق العام (للمنطقة) وكل ما يتعلق بقضايا عدم الانتشار عموماً. ويشكّل (الاتفاق) جزءاً من تدابير بناء الثقة دولياً، واحتواء الطموح النووي الإيراني. وأمل أن نعود إليه، بما في ذلك وقف إيران للتخصيب واحترام التزاماتها بما يتماشى مع قواعد «الوكالة الدولية للطاقة الذرية». بالنسبة لي هذه خطوة كبيرة لاستقرار المنطقة. أعتقد أن هذه لحظة يمكن أن تؤدي إلى أمور إيجابية أخرى في المنطقة. لإيران دور مهم ورئيسي في المنطقة، ولنا مآخذنا على الكثير من السياسات الإيرانية ولكن نريد أن نرى إيران تعود إلى شراكة مع الولايات المتحدة. ناشدنا الولايات المتحدة أن تعود كذلك (للاتفاقية).

■ لم يشهد الملف اليمني أي تقدّم في المفاوضات منذ عام 2018. مبعوث الأمين العام السابق إلى اليمن مارتن غريفيث لم يتمكن حتى من إقناع الأطراف بالتوصل إلى وقف إطلاق نار دائم. هل تتوقعين أن يكون خلفه هانس غروندبرغ أكثر حظاً؟

على الرغم من الجهود القيمة التي قام بها مارتن غريفيث إلا أن عوائق كبيرة حالت دون التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وأذكر دائماً أن اليمن يعيش أسوأ أزمة إنسانية في العالم. يساورني القلق أنه بعد مرور سبع سنوات على الأزمة هناك نوع من التعب دولياً ولا نرى موضوع اليمن يتصدر وسائل الإعلام. ولكن نعلم أنه ليس هناك في اليمن أناس جياع فحسب، بل أناس يتم تجويعهم. نريد نهاية لذلك. ننظر بقلق للتطورات في مأرب. لقد حاولنا إحراز تقدّم عن طريق اتخاذ خطوات صغيرة، على سبيل المثال معالجة ناقلة صافر، وتقديم المساعدات، وفتح الموانئ. ولكن تشهد جميع هذه القضايا مداً وجزراً. نريد أن نرى المنحدر الجديد يحرز تقدماً. وكما تعلمين لديه خبرة، وعمل ضمن الاتحاد الأوروبي في المنطقة وسيقدم إحاطته الأولى أمام المجلس خلال رئاستنا ونأمل أن تكون هناك بداية جديدة. سألتني عما إذا كنت متفائلة. علينا أن نكون متفائلين لا محال. إنها حرب وضحايا شبه منسيين ولا يمكن أن نسمح لذلك أن يحدث وعلينا أن نجد حلاً.

■ تبنّى مجلس الأمن قراراً حول أفغانستان الإثنين مع امتناع صيني وروسي. واحدة من الانتقادات التي وجّهها الطرفان تتعلق بالعقوبات وتجميد الأموال الأفغانية في المصارف الدولية. ما تعليقك؟ وفيما يخص أمن مطار كابول والمنطقة المحيطة، أي سيناريوهات مطروحة وهل يجري الحديث عن قوى حفظ سلام دولية تابعة للأمم المتحدة مثلاً؟

شعرت بارتياح لتبنّي المجلس للقرار، على الرغم من خيبة الأمل لعدم تحدثه بصوت واحد (امتناع روسيا والصين عن التصويت). ولكن كانت هناك رسالة قوية والضرورات فرضت أن يركز القرار على المشاغل الحالية. تتغير الأوضاع بين ساعة وأخرى في أفغانستان، وهناك الكثير من العمل. سيعقد مجلس الأمن في التاسع من سبتمبر/أيلول اجتماعاً حول دور بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان. ولا ندري إذا كانت ستشكل حكومة إلى ذلك الوقت. سيشكل ذلك فرصة لنقاش الكثير من الأمور. كما يواجه البلد تحديات كثيرة سواء على المدى القريب أو البعيد. الحاجة الإنسانية كبيرة. وأردنا أن يركز القرار على ذلك وضمان دخول سريع ومن دون إعاقة للمساعدات والعاملين في المجال الإنساني، وأن يتطرق إلى محنة الضحايا، خصوصاً النساء والأطفال وهؤلاء الذين يحاولون المغادرة.

في هذا السياق أردنا كذلك تأكيد ضرورة احترام حقوق الإنسان. سمعنا التزامات من «طالبان» بهذا السياق، بما فيها معاملتهم للنساء. وأكرر ما قلته أننا سنحكم على «طالبان» بحسب أفعالها، وسننتظر لنرى. لا شك أن علينا إعادة التفكير بكيفية عمل وكالات الأمم المتحدة على الأرض الآن ومستقبلاً. ما يهمنا حالياً هو إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين. هناك قرابة 18 مليون أفغاني يعيشون تحت خط الفقر، والاقتصاد منهار. في ما يخص الأمن، لقد التزمت «طالبان» بعدد من الأمور، لكن الأهم هي الأفعال وكسب ثقة المجتمع الدولي بأنها ستحترم حقوق أي شخص يريد أن يغادر أفغانستان من أي مطار أو نقطة حدودية. سنحكم عليها من خلال أفعالها. كما أن هناك تحديات تتعلق بالتهديدات الإرهابية وهذا يشكل تحدياً لأي جهة كانت بما فيها «طالبان». القرار أكد ضرورة الالتزام وعدم السماح باستخدام الأراضي الأفغانية للأعمال الإرهابية وتهديد المنطقة. سوف نراقب كل هذا عن كثب.

■ في نقاشات مجلس الأمن الشهرية حول القضية الفلسطينية، نستمع إلى تقارير عن انتهاكات حقوق الفلسطينيين، واستمرار حصار غزة والتوسع الاستيطاني وعمليات الهدم وغيرها. هناك الكثير من التصريحات ولكن القليل من الخطوات الفعلية. أي دور إيجابي يمكن أن تلعبوه داخل الاتحاد، ودولياً في هذا السياق؟

ايرلندا تحاول لعب دور إيجابي وبنّاء في ما يخص الشرق الأوسط (والقضية الفلسطينية). أيرلندا صديقة فلسطين وداعمة لها. ولقد دعمنا منذ عقود حق الفلسطينيين بدولة ذات سيادة وقابلة للاستمرار جنباً إلى جنب مع إسرائيل كدولة ديمقراطية ومستقلة. هذا في مصلحة الشعبين، لا بديل آخر. هناك الإرهابية وهذا يشكل تحدياً لأي جهة كانت بما فيها «طالبان». القرار أكد ضرورة الالتزام وعدم السماح باستخدام الأراضي الأفغانية للأعمال الإرهابية وتهديد المنطقة. سوف نراقب كل هذا عن كثب.

■ في نقاشات مجلس الأمن الشهرية حول القضية الفلسطينية، نستمع إلى تقارير عن انتهاكات حقوق الفلسطينيين، واستمرار حصار غزة والتوسع الاستيطاني وعمليات الهدم وغيرها. هناك الكثير من التصريحات ولكن القليل من الخطوات الفعلية. أي دور إيجابي يمكن أن تلعبوه داخل الاتحاد، ودولياً في هذا السياق؟

ايرلندا تحاول لعب دور إيجابي وبنّاء في ما يخص الشرق الأوسط (والقضية الفلسطينية). أيرلندا صديقة فلسطين وداعمة لها. ولقد دعمنا منذ عقود حق الفلسطينيين بدولة ذات سيادة وقابلة للاستمرار جنباً إلى جنب مع إسرائيل كدولة ديمقراطية ومستقلة. هذا في مصلحة الشعبين، لا بديل آخر. هناك عقود من الصراع والمعاناة والتي لن يتم حلها بتدابير تسد الهوة. ونؤمن بضرورة معالجة الأسباب الجذرية لهذا الصراع. وهذا يعيدنا إلى العام 1967، يجب أن نرى نهاية للاحتلال غير القانوني، و(التزاماً) بالمعايير التي وضعها مجلس الأمن بنفسه في ما يخص حل الدولتين. أيرلندا اتخذت عدداً من الخطوات بما فيها مبادرتنا عام 2018 في الجمعية العامة. ما يميّزنا في الاتحاد الأوروبي، أننا موالون وملتزمون بمبادئنا حول هذه الأمور ولم ننحرف عنها. الحكومة الحالية تحدثت عن قضية الاعتراف بالدولة الفلسطينية كجزء من برنامجها وعملها عندما بشكّل الأخير واحدنا أنها غير قانونية وتشكّل عائقاً لمناقشات قريبة المدى أو تسوية سلمية طويلة الأمد لحل الدولتين.

■ هل تعتقدين أنه يجب أن يكون هناك ضغط أكبر على إسرائيل؟ بكلمات أخرى لماذا تتوقف إسرائيل عن ممارساتها إذا لم تكن هناك أي عواقب لأفعالها؟

لأن هذا ضد القانون الدولي وهي دولة ديمقراطية وعليها أن تحترم القانون الدولي. إسرائيل تقوم بخرق القانون الدولي بهذه المستوطنات وهذا يشكل عائقاً أمام أي زخم لحل الصراع.

نتحدث عن هذا علناً ورأينا أن عدداً من سفراء الاتحاد الأوروبي على الأرض يتحدثون ويراقبون ما يحدث عندما تهدم البيوت مثلاً. إننا نستخدم كل الأدوات الممكنة لكي نعبّر عن المعارضة التامة للمستوطنات وعن ضرورة احترام القانون الدولي.

■ عملتم مع النرويج لأسابيع للتفاوض وصياغة مشروع قرار يجدد لقرار الآلية العابرة للحدود إلى سورية. لكن الأميركيين والروس خطفوا الأنظار وتفاوضوا بشكل منفصل حول الأمور الرئيسية في الأيام الأخيرة. هل شعرتم أنه تم تحييدكم؟

لا طبعاً لا... أنت تسألين امرأة أيرلندية إن تم تحييدها! لا يتم تحييدنا...

■ ولكن روسيا وأميركا صاغتا بعض الفقرات في المشروع بعد التشاور بينهما فقط. ما أقصده هنا وضع القرار وسياسة مجلس الأمن بخصوص سورية في السياق الأوسع لإشكاليات عمل مجلس الأمن من حيث الاستقطابات الجيوسياسية على الأرض وانعكاسها على عمل المجلس؟

بالنسبة لي هناك أمران مختلفان. الأول يتعلق بالدور الذي لعبته أيرلندا والنرويج كحاملتي القلم الإنساني وصياغة مشروع القرار المتعلق بالآلية العابرة للحدود. لكن واضحين، لا النرويج ولا أيرلندا لهما وزن جيوسياسي في ما يخص الدول التي لها تأثير على الأرض وفي المنطقة. وهذا أحد الأسباب وراء كوننا نحمل ملف القلم الإنساني في المجلس في ما يخص الملف السوري. هذا يخوّلنا الحديث مع الطرفين والحديث مع جميع دول مجلس الأمن من دون أن يكون هناك عبء (لنفوذ جيوسياسي).

لقد كنا جزءاً من هذه النقاشات ولم يتم تحييدنا بل كنا وسط كل هذا وقمنا بمهمة الوسيط الذي اعتمدت عليه الأطراف. طبعاً كانت للروس والأميركيين نقاشاتهم، ولكنهم اعتمدوا على أيرلندا والنرويج لخلق الأسس والوصول إلى خط النهاية. نشعر بالفخر أننا تمكنا من التحديد لآلية وهذا يعني إيصال المساعدات لأكثر من 3,4 ملايين سوري. وعلى الرغم من ذلك نشعر بخيبة أمل أن القرار نص على التجديد لمعبر واحد فقط.

سيرة

■ تولّت جيرالدين بيرن ناسون منصب سفيرة ايرلندا للأمم المتحدة عام 2017. شغلت قبلها عدداً من المناصب الدبلوماسية، من بينها سفيرة بلادها الى فرنسا وموناكو بين الاعوام 2014 و2017. والممثلة الدائمة لبلادها لدى الاتحاد الاوروبي.

■ حاصلة على درجتي البكالوريوس والماجستير في الادب من كلية سانت باتريك في مايونث، بالاضافة الى الدكتوراه الفخرية في القانون من جامعة مايونث. في عام 2014، تم انتخابها عضوة في الأكاديمية الملكية الايرلندية.

جيرالدين بيرن ناسون: نرغب بعودة الأطراف إلى الاتفاق النووي (الأناضول)

دعم للانتخابات الليبية

تقول جيرالدين بيرن ناسون ان ليبيا شهدت تطورات إيجابية «بما فيها تشكيل حكومة وحدة، ووقف إطلاق النار، ونحن ندعم عقد الانتخابات في ديسمبر/كانون الاول ونريد ان نرى المقاتلين الاجانب يغادرون». وعن المهاجرين، تقول: «نشعر بالقلق الشديد لمصير هؤلاء. هناك حق بالحماية، وندعم قرار مجلس الامن الذي يهدف الى حماية سواحل ليبيا وأراضيها». وتضيف: «نريد ان يتمكن الليبيون من إدارة بلادهم واعمارها ضمن نظام ديمقراطي».

خلل في مجلس الأمن

في ما يخص الديناميكيات في مجلس الامن الدولي، تقول جيرالدين بيرن ناسون: «خضنا معركة من اجل الحصول على مقعدنا في المجلس، وتنافست ثلاث دول على مقعدين (النرويج وكندا وايرلندا). ووجّهنا آنذاك انتقادات للمجلس وقلنا انه مؤسسة تعاني من خلل، ولكن هذه الجهة الوحيدة المسؤولة عن الامن والسلم الدوليين». وتضيف: «نحاول إيجاد حلول على الرغم من الاشكاليات في مجلس الامن والديناميكيات والتحالفات التي تتغير من يوم الى آخر».

خاص

حراك عراقي لترتيب لقاء سعودي ـ إيراني في سبتمبر

بغداد ـ **عادل النواب**

كشف مسؤول دبلوماسي عراقي في بغداد، أمس الأربعاء، عن تقاهم على موعد مبدئي لعقد لقاء جديد بين مسؤولين سعوديين وإيرانيين، جرى التطرق إليه على هامش المؤتمر الإقليمي الذي استضافته العاصمة العراقية بغداد، السبت الماضي، وبترتيب من حكومة مصطفى الكاظمي.

ومن المرجح، وفقاً للمسؤول العراقي، أن تكون نهاية سبتمبر/ أيلول الحالي موعداً مبدئياً لعقد لقاء في بغداد على مستوى سفيري إيران والسعودية لدى العراق، ضمن مسعى عراقي بهذا الشأن. لكن لم يؤكد أي من الطرفين الإيراني والسعودي ذلك لغاية الآن. وبحسب المسؤول، الذي تحدث مع «العربي الجديد»، فإن «أجواء عدم الثقة، والحرص على عدم تقديم أي تنازلات، حتى لو كان على مستوى طلب عقد لقاء جديد بين الجانبين، فرضت على الكاظمي مواصلة دور الوساطة، والترغيب في تجديد اللقاءات خشية توقف الملف كلياً رغم وجود رغبة لدى الطرفين في مواصلة اللقاءات»، بحسب تعبيره. وأكد أن «الكاظمي يشرف بشكل كامل على الملف، إلى جانب وزير الخارجية فؤاد حسين، ولا يمتلك أي طرف آخر معلومات حول تفاصيل ما تم بحثه في لقاءات سابقة أو ما سيتم بحثه (مستقبلاً)، وكل ما يُنقل في هذا الشأن تكهنات لا أكثر.

وحتى الآن ليس هناك أي مؤشرات تحمل إمكانية تحول اللقاءات إلى مفاوضات رسمية، أو أن ترتقي لمستوى وزراء خارجية»، وأشار إلى وجود أطراف أخرى غير عراقية مهتمة بإنجاح هذا الملف أيضاً.

وأجرت «العربي الجديد» اتصالاً مع أحد أعضاء البعثة السعودية ببغداد، والذي أكد عدم علمه بوجود موعد أو تفاهم على لقاء جديد داخل العراق، معتبراً أن التعليق حول الموضوع «ليس من مهام السفارة السعودية في بغداد». وكانت وكالة «إيسنا» الإيرانية قد نقلت، أول من أمس الثلاثاء، عن السفير الإيراني في بغداد إيرج مسجدي قوله إن بلاده عقدت ثلاث جولات تفاوض مع الجانب السعودي، وستعقد جولة رابعة بعد الأول. وبحسب المسؤول، الذي تحدث مع «العربي الجديد»، فإن «أجواء عدم الثقة، والحرص على عدم تقديم أي تنازلات، حتى لو كان على مستوى طلب عقد لقاء جديد بين الجانبين، فرضت على الكاظمي مواصلة دور الوساطة، والترغيب في تجديد اللقاءات خشية توقف الملف كلياً رغم وجود رغبة لدى الطرفين في مواصلة اللقاءات»، بحسب تعبيره. وأكد أن «الكاظمي يشرف بشكل كامل على الملف، إلى جانب وزير الخارجية فؤاد حسين، ولا يمتلك أي طرف آخر معلومات حول تفاصيل ما تم بحثه في لقاءات سابقة أو ما سيتم بحثه (مستقبلاً)، وكل ما يُنقل في هذا الشأن تكهنات لا أكثر.

ولم تشهد بغداد مفاوضات جديدة». وأوضح أن «3 جولات من المفاوضات عقدت بين إيران والسعودية سابقاً، ولو اقتضى الأمر ستعقد مرة أخرى».

وأوضح وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، في مقابلة مع التلفزيون الإيراني، الإثنين الماضي، أن وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان قال له، خلال مؤتمر بغداد، إن «بلاده تنتظر استقرار الحكومة الإيرانية الجديدة من أجل استئناف التواصل». وكان بن فرحان قال، في مقابلة مع وكالة «فرانس برس» في 19 مايو/ أيار الماضي: «نأمل أن يرى الإيرانيون أنّ من مصلحتهم العمل مع جيرانهم بطريقة إيجابية تؤدّي إلى الأمن والاستقرار والازدهار. إذا استطاعوا أن يروا أنّ ذلك في مصلحتهم، يمكن أن يكون لديّ أمل. حالياً، نحن في مرحلة مبكرة من المناقشات». وكشف الكاظمي، الثلاثاء الماضي، أن هدف مؤتمر بغداد، «قبل كل شيء مراعاة مصلحة العراق، وهذا لا يعني أن يكون على حساب أشقائنا وأصدقائنا من الدول العربية والإقليمية، بل وفق المصالح المشتركة». وأعلن أن حكومته حرصت على أن «يتحكم العراق بأمنه وسياساته واقتصاده بعيداً عن أي تدخل، فلا يمكن بأي حال من الأحوال حكم العراق من قبل دولة أخرى، كما لا يمكن عزل العراق عن محيطه الإقليمي والدولي».

> مسؤول عراقي: لا مؤشرات لتحول اللقاءات إلى مفاوضات رسمية

بشرف الكاظمي بشكله كامل على الملف (Getty)

تقرير

لبنان: السلطة متفائلة بتشكيل حكومة

بيروت ـ **رنا الجمّال**

تصاعد تفاؤل السلطة في لبنان بإمكانية تشكيل حكومة قريباً، مع إعلان الرئيس ميشال عون، أمس الأربعاء، أن الكثير من العقبات قد زللت، وتعميم أوساط مقربة من رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي أنه لن يعتذر، لا سيما بعد الاتفاق شبه النهائي على خريطة الحقائب الوزارية وأسماء الوزراء. واعلن عون، خلال استقباله في قصر بعبدا وفد مجلس الشيوخ الأميركي برئاسة رئيس اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط في المجلس السيناتور كريس مورفي، أن «عملية تشكيل الحكومة الجديدة قطعت شوطاً كبيراً والكثير من العقبات قد ذُلّلت»، معرباً عن أمله في أن تشكّل الحكومة هذا الأسبوع، ومشدداً على أن «من أبرز المهام المطلوبة منها هي إجراء إصلاحات وإطلاق عملية النهوض الاقتصادي».

وعادت الأجواء الإيجابية لتتسرّب إلى العلن من أوساط عدّة مقربة إلى ميقاتي وعون ودائرة «حزب الله» وحركة «أمل» (يتزعمها رئيس البرلمان نبيه بري) ولا سيما بعد موقف بري أمس الأول، الذي اعتبر أن الحكومة الجديدة يجب أن تولد في غضون أسبوع واحد لا أكثر، وتعمم أوساط ميقاتي أن «الرئيس المكلف لن يعتذر، وهو سيواصل جهوده حتى ولادة الحكومة، ولا سيما بعد تذليل غالبية العقد والاتفاق شبه النهائي على خريطة الحقائب الوزارية وأسماء الوزراء».

وكشف عضو كتلة «التنمية والتحرير» (تمثل حركة «أمل» برلمانياً) النائب قاسم هاشم، لـ«العربي الجديد»، أن «العقد بمجملها جرت مناقشتها ومقاربتها، وتبقى بعض التفاصيل الصغيرة التي يتم العمل على تجاوزها، خصوصاً على صعيد وزارات العدل بشكل أساسي، والداخلية، والشؤون الاجتماعية والاقتصاد». وأضاف «لكن روح الإيجابية والتقدم الحاصل إلا أن التفاؤل يبقى حذراً، وقد تتبدّل الأمور في اللحظة الأخيرة». ولفت مصدر دبلوماسي أميركي، لـ«العربي الجديد»، إلى أن «واشنطن لن تترك اللبنانيين، والجيش اللبناني الذي يحتاج اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، للدعم في ظلّ الظروف القاسية التي يمرّ بها، وهي ستدعم الحكومة الجديدة تبعاً للمسار الإصلاحي الذي ستسلكه». وشدد على أن «المسؤولين الأميركيين يحثون القادة في لبنان على تشكيل حكومة بأسرع وقت، ووضع خلافاتهم وحساباتهم الشخصية جانباً، كما يحمّلونهم مسؤولية معاناة الشعب اللبناني والانهيار الاقتصادي غير المسبوق».

تونس

رصد حقوقي لتجاوزات سعيّد

تونس ـ **نسمة بركات**

رصدت مجموعة «محامون لحماية الحقوق والحريات» في تونس الخروقات الجسيمة للدستور في البلاد، والانتهاكات والتجاوزات القانونية التي شملت نواباً، منذ إعلان الرئيس التونسي قيس سعيّد للتدابير الاستثنائية في 25 يوليو/ تموز الماضي، مؤكدة أن ما حصل «انقلاب»، وأن المحاكمات العسكرية لمدنيين مرفوضة. وأكد المحامون، خلال مؤتمر صحافي عقدوه أمس الأربعاء، رفضهم للمداهمات التي نفذت لإيقاف نواب في البرلمان التونسي، تم تجميد عملهم، معتبرين أنها لا تخلو من انتهاكات للحقوق والحريات. وقالت المتحدثة باسم المجموعة الحقوقية إسلام حمزة، لـ«العربي الجديد»، إن ما حصل في 25 يوليو انقلاب، وذلك «بعيداً عن محاولات توصيف الفصل 80 من الدستور»، مبينة أن الرئيس قيس سعيّد منتخب بأغلبية واسعة، وهو رئيس الجمهورية التونسية وأكاديمي ورجل قانون»، وأن «المعضلة هي أنه قام بانقلاب على الدستور واستحوذ على السلط التنفيذية والتشريعية والتي قسّمها الدستور». ولفتت إلى أنه بذلك، فإن سعيّد «أصبح الحاكم بأمره بعد انقلابه على الدستور».

وشدّدت حمزة على أن «محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، التي تعتبر محاكم استثنائية، تشكل خرقاً قانونياً كبيراً، ولا توجد في اختصاص هذه المحاكم وتركيبتها محاكمة للمدنيين»، مذكرة بالمصادقة على معاهدة جوهانسبورغ في عام 2011 التي تنص على عدم محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، «لأن للعسكري قضاء خاصاً واستثنائياً ويتابع الجرائم العسكرية».

ولفتت المتحدثة إلى أن «التجاوزات القانونية شملت الإيقافات العشوائية من دون احترام الإجراءات، إلى جانب المداهمات الليلية التي لا تخلو من انتهاكات لحقوق الإنسان، والتي كانت تحصل دون أذون قانونية»، مذكرة أيضاً بحصول استهداف لإعلاميين أجانب وغلق مقرات إعلامية. ورأت أن «تكريس الفكر الواحد والتخوين ومهاجمة المحامين وإحالة مدونين على قانون الإرهاب خرق للقانون». واعتبرت أن سعيّد «أقسم على حماية الدستور، ولكنه خان الأمانة وناقض تصريحاته السابقة التي انتقد فيها حال الطوارئ، وها هو يعدد في التدابير الاستثنائية إلى إشعار آخر». من جهته، اعتبر عضو المجموعة، المحامي مالك بن عمر، أن «الانتهاكات حصلت في ظرف وجيز لم تشهده تونس طيلة سنوات»، مشيراً إلى أن «قرارات منع السفر عديدة، والخطير هو في كونها غير قانونية، ولا ترتكز على قائمة اسمية، بل تشمل الآلاف من الأشخاص على خلفية وظائفهم وصفاتهم». وشدّد بن عمر على أن «المنع من السفر إجراء خطير وغير قانوني إلا بإذن قضائي»، متحدثاً كذلك عن تجاوزات أخرى مرصودة، مثل مداهمة بعض المقرات، كمقر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وهي هيئة قانونية منظمة بالقانون، وتحتوي على معطيات وملفات شخصية لا يعرف مالها.

ورأى المحامي أن «الدولة التي تحترم نفسها يجب أن توضح وتبرر الأسباب لأي إجراء تقوم به»، مضيفاً إلى الخروقات المرصودة من قبل المجموعة «المداهمات العشوائية لعدد من العائلات، وإحالة مدونين عبر قانون مكافحة الإرهاب لاحتجاجهم على قرارات» الرئيس التونسي. ولفت إلى اختبار مجموعة المحامين ضمن «محامون لحماية الحقوق والحريات»، الوقوف ضد الانقلاب على الدستور، وأنها ستتصدى للخروقات القانونية، مع بقائها منفتحة على مقترحات المجتمع المدني.

وعود الأحزاب حبر على ورق

انتخابات المغرب في المراحل الحاسمة

تتقارب البرامج الانتخابية للأحزاب المغربية بشكل كبير وترفع بمجملها شعارات ووعوداً سياسية واقتصادية واجتماعية، بينما يسود اعتقاد بأن هذه الوعود ستظل حبراً على ورق كما حدث سابقاً

الرباط ـ **عادل نجدي**

يدخل السباق الانتخابي في المغرب مراحله الحاسمة قبل أيام من موعد الاقتراع في الثامن من سبتمبر/ أيلول الحالي، وذلك في ظلّ تنافس حزبي شديد لاستقطاب الناخبين من خلال برامج وعروض سياسية تتضمن وعوداً متعلقة بقضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية تفرض نفسها في مرحلة ما بعد كورونا. ومع بدء العد التنازلي لرابع انتخابات تُجرى في ظل دستور تمت المصادقة عليه باستفتاء شعبي (2011) كأحد الإصلاحات الدستورية التي جاءت استجابة لمطالب «الربيع المغربي» ممثلاً في «حركة 20 فبراير»، يسابق 31 حزباً سياسياً الزمن قبل حلول «الصمت الانتخابي» في السابع من سبتمبر، من أجل تسويق برامج انتخابية تختلف شعاراتها، لكنها تشترك من حيث الطموحات والأهداف، في محاولة التأثير في الناخب ودفعه للذهاب إلى صناديق الاقتراع. وتأتي الانتخابات المغربية في ظلّ سياق سياسي مختلف عن سابقاتها، أبرز سماته وضع اقتصادي واجتماعي صعب فرضه تفشي فيروس كورونا، واستحقاقات مستقبلية تخص على وجه التحديد تطبيق النموذج التنموي الجديد الذي وضعته لجنة عينها العاهل المغربي في نهاية 2019.

وفي ظل هذا الوضع، كان لافتاً حرص الأحزاب السياسية المغربية في برامجها الانتخابية وعرضها السياسي لاستقطاب الناخبين، الاهتمام بالجوانب الاجتماعية، وبآليات تجاوز الانعكاسات السلبية التي خلفتها الأزمة الصحية الناجمة عن تفشي كورونا، فيما احتلت الإصلاحات السياسية مرتبة ثانوية في تلك البرامج. وعلى امتداد الأيام الماضية، أطلقت الأحزاب المشاركة في الانتخابات المقبلة مجموعة برامج ووعود بتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، كان من أبرزها برنامج حزب «العدالة والتنمية»، قائد الائتلاف الحكومي الحالي في المغرب، الذي ارتكز على خمسة محاور رئيسية، هي: تعزيز الموقع السياسي والاستراتيجي للمغرب في محيطه الإقليمي والجهوي والدولي، وتحسين المناخ الديمقراطي والسياسي والحقوقي، وتعزيز كرامة المواطن وتثمين الرأسمال البشري، وإطلاق جيل جديد من الإصلاحات من أجل العدالة الاجتماعية الشاملة وتقليص الفوارق، والانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وبينما يقترح «العدالة والتنمية»، في سياق سعيه لاستقطاب الناخبين، استحداث أكثر من 160 ألف منصب شغل سنوياً، والوصول إلى نصف مليون مقاول ذاتي (كل شخص يزاول بشكل انفرادي نشاطاً صناعياً، أو تجارياً، أو حرفياً، أو تقديم الخدمات)، ومواكبة انتقال 125 ألف وحدة من الاقتصاد غير المهيكل (غير النظامي) إلى المهيكل، تعهد حزب «التجمع الوطني للأحرار»، الساعي إلى الإطاحة بالإسلاميين، بالشروع في تنفيذ أولوياته المتمثلة بخلق مليون فرصة عمل، مع إطلاق برنامج طارئ لتوفير 250 ألف وظيفة من خلال برامج كبرى وصغرى للأشغال العمومية. بالإضافة إلى تمكين كل مواطن في وضع هش ويبلغ 65 سنة أو أكثر، من الحصول على تغطية صحية بالمجان، ومدخول مضمون لا يقل عن 1000 درهم (نحو 100 دولار) شهرياً، في أفق سنة 2026.

في المقابل، أبدى حزب «الأصالة والمعاصرة» (أكبر حزب معارض في المغرب)، تطلعه إلى بناء اقتصاد في خدمة المجتمع، وأن يستفيد كل المغاربة من ثمار التنمية والتقدم، معتبراً أن الهدف الأساسي لبرنامجه الانتخابي هو «تحقيق التقدم الاجتماعي والثقافي لكل المغاربة» و«تحسين شروط الولوج إلى الرعاية الصحية» و«ولوج الجميع لسكن لائق يضمن كرامة المواطنين».

بدوره، أطلق حزب «الاستقلال» تعهدات انتخابية عدة، أبرزها رفع وتيرة النمو إلى نحو 4 في المائة، وتقليص نسبة البطالة إلى أقل من 9 في المائة وطنياً، وبطالة الشباب إلى أقل من 20 في المائة، مع رفع

تعهد «العدالة والتنمية» بإطلاق إصلاحات جديدة (جلال مرشدي/الأناضول)

> احتلت الإصلاحات السياسية مرتبة ثانوية في برامج الأحزاب

نسبة نشاط النساء إلى ما يزيد عن 30 في المائة عوض 20 في المائة حالياً، وكذلك إخراج مليون أسرة من دائرة الفقر، وذلك في أجل أقصاه عام 2026.

وركز البرنامج الانتخابي لحزب «الحركة الشعبية» (المشارك في الائتلاف الحكومي)، على «إرساء أسس العدالة الترابية»، من أجل النهوض بالعالم القروي وتقليص الفوارق الاجتماعية، والحاجة إلى الدعم المباشر لصغار المزارعين، ومحاربة البطالة وتبسيط إجراءات حصول الشباب على القروض الصغرى وتشجيع إحداث التعاونيات، والارتقاء بالمنظومة الصحية. أما حزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» (المشارك في الحكومة)، فأطلق وعوداً بتقوية وتوسيع الطبقة الوسطى، ومحاربة الهشاشة من أجل دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز السلم الاجتماعي، وكذلك اعتماد نظام جبائي عادل ومنصف لتوجيه التنمية الاقتصادية بشكل فعال.

وبينما تتقارب البرامج التي تقدمت بها الأحزاب المتنافسة بشكل كبير في اللغة والوعود واللجوء إلى الأرقام والنسب المئوية، تطرح أكثر من علامة استفهام حول مدى واقعية تلك البرامج، وما تضمنته من شعارات ووعود سياسية واقتصادية واجتماعية، في ظل مخاوف من أن تظلّ حبراً على ورق، وشعارات براقة لاستقطاب أصوات الناخبين فقط، من دون أن تستجيب لانتظاراتهم الكثيرة.

في السياق، رأى أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية رشيد لزرق، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «ما طرحته الأحزاب تحت مسمى برامج انتخابية، هو استنساخ حرفي بدون مدلول سياسي لمشروع النموذج التنموي»، الذي كان قد تسلم العاهل المغربي الملك محمد السادس، في أواخر مايو/ أيار الماضي تقريره، من قِبل اللجنة التي كلفها بإعداده. وتبقى البرامج الانتخابية، وفق لزرق، «وعوداً بلا أساس واقعي، وهي أقرب إلى التمنيات، في وقت يفترض فيه أن تقوم الأحزاب بطرح البدائل التي تلبي تطلعات المواطنين والمواطنات بغية دفعهم إلى التصويت. كما أن هذه البرامج بدون مدلول سياسي وتفتقد للصبغة العملية، بل هي أقرب إلى تجميع للشعارات من كونها قابلة للتطبيق». وأضاف لزرق أنه «في ظل مرحلة موسومة بالطابع الشعبوي، وبهاجس واحد هو الظفر بالأصوات من دون قدرة على بلورة برامج، باتت هناك هوة عميقة بين الأحزاب السياسية وبين المواطنين بمختلف شرائحهم الاجتماعية».

من جهتها، رأت الباحثة في العلوم السياسية شريفة لمويز، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «المنظومة الحزبية في المغرب تواجه مشاكل حقيقية، وعاجزة عن التحول من منطق أحزاب الأشخاص إلى أحزاب المؤسسات»، لافتة إلى أنّ «ما يشهده المشهد الحزبي اليوم في سياق حملة الدعاية الانتخابية، هو تراجيديا سوداء». وأوضحت أن «واقع المنظومة الحزبية جراء تدبيرها بمنطق حزب الفرد، جعلها تطرد الكفاءات وتعجز عن مواكبة الزمن الدستوري والمشاريع الكبرى، وبالتالي عجزت عن تغيير أساليب عملها، بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي، ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية».

بدوره، قال رئيس «المرصد المغربي للمشاركة السياسية» جواد الشفدي، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «على الرغم من أن كل حزب حاول أن ينفرد ببرنامجه الانتخابي الخاص، إلا أن هناك تشابهاً كبيراً بين برامج الأحزاب المتنافسة، جراء استلهامها من بنود النموذج التنموي الجديد». ولفت إلى أن «الاختلاف يقتصر على نوعية الآليات التي يمكن أن يتبناها كل حزب، ومدى الثقة التي يمكن أن يحظى بها مرشحو كل حزب، خاصة أن الفترة الانتخابية تتميز بتداعيات جائحة كورونا التي أثرت بشكل كبير على قطاعات عدة وزادت من هشاشة شرائح اجتماعية عديدة».

وفي الإطار ذاته، رأى الباحث في العلوم السياسية محمد شقير أن البرامج الانتخابية التي تقدمت بها الأحزاب «تتشابه في مجملها ولا ترقى لتطلعات وانتظارات المواطنين». وأوضح في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الثقافة الانتخابية اليوم عند غالبية الناخبين المغاربة ما زالت مرتبطة بالأشخاص، وبعيدة كل البعد عن البرامج الانتخابية. وتبعاً لذلك، يبقى دور البرامج الانتخابية ضعيفاً جداً في استمالة أصوات الناخبين، كما أن لا تأثير لها في النتائج النهائية للاقتراع».